مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

استعادة السيطرة على الرمادي:
المساعدات الأمريكية والتعاون بين الشيعة والسنة

ماذا يجب أن تفعل الولايات المتحدة بشأن تنظيم "داعش"
حتى تُظهر اهتمامها بالسنة؟

أوباما يدعو إلى الإسراع بتدريب القوات العراقية

السنة الثالثة

العدد ((١٢٩))

الاثنين : ١٣ / ٧ / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- معضلة غياب المشروع الوطني العراقي والتحدي الإرهابي | ٣

مقالات استراتيجية

- استعادة السيطرة على الرمادي: المساعدات الأمريكية والتعاون بين الشيعة والسنة | ٤
- ماذا يجب أن تفعل الولايات المتحدة بشأن تنظيم "داعش" حتى تظهر اهتمامها بالسنة؟ | ٩
- أوباما يدعو إلى الإسراع بتدريب القوات العراقية | ١١
- أسباب لا يمكن التواني عنها في العراق | ١٤
- ثمانية افتراضات خاطئة تقوّض سياسة الولايات المتحدة في العراق | ١٧

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

أ.م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

م.م. حوراء رشيد مهدي

هبة عباس محمد علي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [١٢٩]

معضلة غياب المشروع الوطني العراقي والتحدي الإرهابي

لــن تهزم القوى الإرهابية في العراق وغيره من البلدان من خلال قوة الوســائل العســكرية فقط، فالفكر وأدوات القــوة الناعمة مــن الضروري أن تتحرك بشــكل موازٍ للقوة العســكرية في مواجهة هذا التحدي الخطير للسلم والأمــن العالميين، و يشــكل وجود المشــروع الوطني العراقي الذي تتكامل فيه القوة العســكرية مع قوة الفكر والفن .. والاقتصاد والاجتماع ضمانة العراقيين الوحيدة لتجاوز محنتهم. عزيزي القارئ الكريم ســتطالع في هذا العدد من إصدار (العراق فــي مراكز الأبحاث العالمية) خمســة مقالات مهمة: المقال الأول (اســتعادة السيطرة على الرمادي: المساعدات الأمريكية والتعاون بين الشيعة والســنة)، للكاتب (مايكل نايتس)، نشره (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)، ويركز كاتبه على ظروف سقوط الرمادي، ويعده انتكاســة للحكومــة العراقية وللتحالف الدولــي، لكنه يرى أن خســارة معركة لا تعني خســارة الحــرب، ويحث حكومة بغــداد والتحالف على ضرورة الإسراع بمهاجمة تنظيم "داعش" والسيطرة على الأحزمة الريفية للمدن بالتوازي مع السيطرة على المدن نفسها.

المقال الثاني (ماذا يجب أن تفعل الولايات المتحدة بشــأن تنظيــم "داعش" حتى تظهر اهتمامها بالســنة؟)، للكاتب (تشارلز ليســتر)، نشــره (معهد بروكنغز) الأمريكي، وبين الكاتب أن الوسائل العسكرية لوحدها لا تهزم تنظيم "داعــش"، فالحال يحتم معالجة الفشــل السياســي داخل العراق وســوريا والذي يحاول التنظيم إبقــاءه، مما قاد إلى تصاعد أزمة الثقة بين المجتمعات السنية والحكومة. ويرى الكاتب أن كســب دعم السنة العرب في العراق في إطــار رؤية واضحة لعراق قــوي موحد متعدد الأجناس ضروري لهزيمة الإرهاب.

المقال الثالث (أوباما يدعو إلى الأســراع بتدريب القوات العراقية)، للكاتبين (جون هدســون، وبــاول ميكلري)، نشرته (مجلة السياســة الدولية) الأمريكية، ويركز كاتباه على ما تعانيه قوات الأمن العراقية من مشاكل مؤسساتية وقيادية، وحاجة واشنطن إلى تدريب المزيد من هذه القوات بعد سقوط الرمادي، كما يدعو المقال حكومة العراق إلى العمل على بناء مشــروع وطني يكون للسنة فيه دور في تحرير مناطقهم من سطوة الإرهاب.

المقال الرابع (أسباب لا يمكن التواني عنها في العراق)، للكاتب (مايــكل اوهانلون)، نشــره (معهــد بروكنغز) الأمريكي، ويرى كاتبه أن أوباما لديه استراتيجية صائبة في التعامل مع خطر تنظيــم "داعش" لكنه يمتلك أدوات بطيئــة لتنفيذها على الأرض، لذا يدعــو إلى زيادة عدد القوات الأمريكيــة المقاتلة على الأرض، والحرص على حماية مســتقبل حكومة العبادي، ومعالجة وضع الفصائل المســلحة في إطار قانون الحرس الوطني، والابتعاد عن اســتراتيجية التدرج العســكري التي تمنح الوقت لتنظيم "داعش" في امتلاك المبادرة للمناورة.

المقال الخامس (ثمانية افتراضات خاطئة تقوض سياســة الولايــات المتحدة في العــراق)، للكاتب (مايكل روبن)، نشره (معهد المشروع الأمريكي)، ويجد كاتبه أن سياسة واشــنطن في التعامــل مع خطر تنظيــم "داعش" تعاني من إخفاق واضح وتخبــط كبير، ومن أجل تجاوز الآثار الكارثية لهذه السياسة من الضروري تخلص واشنطن من ثمانية افتراضات خاطئة تخص العراق تبدأ من افتراض العراق بلد مصنع وتنتهي بالتســاؤل هل العمل مع إيران لهزيمة تنظيم "داعش" مصلحة أمريكية أم عراقية؟

العدد [١٢٩]

استعادة السيطرة على الرمادي:
المساعدات الأمريكية والتعاون بين الشيعة والسنة

مايكل نايتس: زميل ليفر في معهد واشنطن، وعمل على نطاق واسع مع الوكالات العسكرية والأمنية المحلية في جميع أنحاء العراق.
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
١٩ أيار/مايو ٢٠١٥

عرض وتلخيص: م.م. ميثاق مناحي العيساوي

إن خسارة معركة واحدة لا تعني خسارة الحرب. يجب على الحكومة العراقية إطلاق هجوم مضاد فوري قبل أن يتمكن تنظيم "الدولة الإسلامية" من تعزيز قوته، وذلك لأسباب رمزية، ولأن الرمادي قريبة من بغداد. ويجب على الحكومة العراقية أيضا وضع تنظيم "الدولة الإسلامية" في موقف دفاعي في شرق الأنبار قبل بداية شهر رمضان في منتصف حزيران/يونيو، عندما ستحاول الحركة الإرهابية دون شك زيادة هجماتها ضد أهداف شيعية دينية ومدنية في بغداد وكربلاء، حيث المقامات الدينية الشيعية المقدسة. كما سيكون من الضروري أن تتعامل الحكومة مع السمات الجغرافية للرمادي. فكما هو الحال في مصفاة بيجي - إحدى المناطق الأخرى التي يزداد فيها عدد قوات تنظيم "داعش" بشكلٍ كبير - تقع الرمادي في منطقة متاخمة لمجموعة من بقاع الريف والضواحي غير الخاضعة للرقابة التي مكّنت التنظيم من تجميع قوى الهجوم على مقربة من المواقع المحاصرة. لذلك يجب التركيز على الأحزمة الريفية وليس فقط على المدن في التحرير ومسك الأرض.

يُعد انسحاب القوات الحكومية العراقية من الرمادي في ١٧ أيار/مايو أشد نكسة تعرضت لها المقاومة ضد تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، أو الدولة الإسلامية) منذ سقوط الموصل قبل قرابة عام. فالرمادي هي عاصمة محافظة الأنبار الصحراوية الضخمة التي تربط بين بغداد وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية، والتي شهدت معارك عديدة في إطار عمليات "الصحوة" القبلية السنية التي حظيت بدعم الولايات المتحدة وهزمت تنظيم "القاعدة في العراق" بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. ولكن خسارة معركة واحدة لا تعني خسارة الحرب.

يجب على الحكومة العراقية إطلاق هجوم مضاد فوري قبل أن يتمكن تنظيم "داعش" من تعزيز قوته، وذلك لأسباب رمزية، ولأن الرمادي قريبة من بغداد.

لماذا سقطت الرمادي؟

بدأت حملة تنظيم "داعش" للسيطرة على المدن الرئيسة في الرمادي والفلوجة المجاورة في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ورغم سقوط الفلوجة وبقائها تحت سيطرة التنظيم، فقد حافظت "قوات الأمن العراقية" على سيطرتها في الرمادي حتى وقت قريب. وخاضت المجموعات

المرهقة المكونة من قوات الجيش والشرطة العراقية والقوات القبلية السنية معركة وحشية دون توقف وبقدر ضئيل من التعزيزات. فخلال مدة الأحد عشر شهراً منذ سقوط الموصل، لم يتجاوز العدد الضئيل للقوات المحلية المجندة حديثاً في الرمادي أكثر من سريةً ضعيفة مؤلفة من ألفي عنصر من الشرطة الاتحادية ووحدة جديدة قوامها ألف عنصر من القوات شبه العسكرية القبلية. وتعد قوات الجيش المنتشرة في أنحاء المدينة من أكثر الوحدات التي تضررت واستنفدت في العراق.

كما سيكون من الضروري أن تتعامل الحكومة مع السمات الجغرافية للرمادي. فكما هو الحال في مصفاة بيجي - إحدى المناطق الأخرى التي يزداد فيها عدد قوات تنظيم "داعش" بشكلٍ كبير - تقع الرمادي في منطقة متاخمة لمجموعة من بقاع الريف والضواحي غير الخاضعة للرقابة التي مكّنت التنظيم من تجميع قوى الهجوم على مقربة من المواقع المحاصرة. وفي ظل هذه الظروف، لم يكن من المستغرب انهيار "قوات الأمن العراقية" في الرمادي في نهاية الأمر، عندما تعرضت لضربة قاسية تمثلت بثمان وعشرين سيارة مفخخة انتحارية خلال ثلاثة أيام، من بينها ما لا يقل عن ست مدرعات مفخخة هائلة وزنها خمسة عشر طناً محملة بالقنابل، قامت بشن عملياتها في هجوم واحد.

أنموذج "الأنبار أولاً"

من الناحية التاريخية، لاقت الرمادي والأنبار إهمالاً من جانب الحكومات العراقية المتعاقبة منذ مدة طويلة والمحافظة دائماً ما كانت معقلاً للقبائل السنية القوية، وقد كافحت بغداد للسيطرة عليها حتى في عهد صدام حسين. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، قامت الحكومة العراقية بتنظيم الدفاعات الغربية في بغداد وكربلاء بشكلٍ خاص لحمايتهما من خطر هجوم متوقع من ناحيةً الأنبار. وفي الوقت نفسه، ونظراً للغياب شبه الكامل للمواطنين الشيعة في المحافظة، لم تكُن للحكومة الاتحادية إلا مصلحة مباشرة ضئيلة في تأمينها أو حماية مواطنيها. ونتيجة لذلك، تعاملت بغداد مع الشؤون السياسية الخاصة بالأنبار وكأنها تابعة لدولة مجاورة، وكانت تقوم أحياناً بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لكنها كانت في أغلب الأحيان تتلاعب بالتعيينات الأمنية وتتدخل في الصراعات المحلية على السلطة. وكانت القوات الأمريكية - وليس الحكومة العراقية - هي التي تكفّلت بحصول الأنبار على الاهتمام الذي تستحقه ما بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. **((تعد محافظة الأنبار محط اهتمام الحكومة العراقية منذ عام ٢٠٠٣، ولا سيما في الجانب الأمني؛ لما تمثله تلك المحافظة من موقع استراتيجي مع الدول العربية المجاورة من جانب سوريا**

والمملكة العربية السعودية والأردن، وجاهدت الحكومات العراقية السابقة بعد عام٢٠٠٣ في ترسيخ الأمن بالمحافظة؛ نتيجة موقعها الاستراتيجي واهميتها الحيوية، وليس كما يدعي كاتب المقال بأن الحكومة لم تكن لها مصلحة مباشرة في تلك المحافظة، لكونها خالية من السكان الشيع)).

ربما كانت النتيجة الإيجابية الوحيدة لسقوط الرمادي هي التأكيد على الأولوية الواضحة لأمن الأنبار بالنسبة لبغداد وحلفائها الدوليين. ولم يكن ذلك هو الحال في أغلب فترات العام الماضي عندما اختلفت الآراء حول الاختيار بين التركيز على الأنبار أو الموصل، وقد تم اختيار الموصل لمدة. ففي تشرين الأول/أكتوبر الماضي على سبيل المثال، تم اختيار مرشح من مدينة الموصل (خالد العبيدي)، على حساب بديل من محافظة الأنبار، لكي يشغل منصب وزير الدفاع العراقي الجديد. ومؤخراً في شباط/فبراير، كان رئيس الوزراء حيدر العبادي يقول بأنه "قد تم احتواء" تهديد تنظيم "داعش" في الأنبار.

ومع ذلك، فمنذ ذلك الحين تحول العبادي بشكل تدريجي عن هذا الموقف وبدأ في التركيز بصورة أكبر على الأنبار وتفضيلها على الموصل؛ كون الأنبار هي محط تركيز الهجوم الرئيس التالي الذي ستشنه الحكومة. ويُعد سقوط الرمادي بمثابة الضربة القاضية في الاندفاع لاستعادة الموصل، ويمثل بروز أنموذج "الأنبار أولاً". وقد يكون ذلك تطوراً إيجابياً في نهاية الأمر. وطالما يتم شن عمليات الهجوم المضاد بسرعة وثقة، لن يتمكن تنظيم "داعش" من تعزيز سيطرته على الرمادي بنفس الدرجة التي تُرك فيها بلا رادع في الفلوجة وتكريت والموصل. وما تزال لدى القوات الحكومية قواعد قريبة، مثل الحبانية (التي تبعد عشرين ميلاً شرق الرمادي)، ووحدات أكبر على مسافة ثمانين ميلاً فقط في بغداد.

التداعيات على السياسة الأمريكية

إن تعرض نظام إدارة الحكم لصدمات غالباً ما يكون ضرورياً لإحداث تغيير إيجابي في العراق. وإذا كان سقوط الرمادي يفسح المجال أمام خيارات جديدة ويؤدي إلى تكثيف الدعم الدولي، فإنه قد يؤدي في النهاية إلى اختصار المدة التي تستغرقها الحرب ضد تنظيم "داعش". وقد أصبح الآن أمام بغداد وقوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة فرصة لتكييف الحملة بطرق مهمة:

- تخصيص الموارد للأنبار: يجب على الحكومة العراقية وضع تنظيم "الدولة الإسلامية" في موقف دفاعي في شرق الأنبار قبل بداية شهر رمضان في منتصف حزيران/يونيو، عندما ستحاول الحركة الإرهابية دون شك زيادة

هجماتها ضد أهداف شيعية دينية ومدنية في بغداد وكربلاء، حيث المقامات الدينية الشيعية المقدسة. وقد تم إشراك قوات الشرطة الاتحادية من منطقة العاصمة بالفعل، وهي خطوة مُرحّب بها بعد قيام بغداد على مدار شهور عديدة بادخار وحداتها ورفض تعزيز ساحات القتال الرئيسة في الشمال والغرب. وتبقى سبعة عشر ألوية عسكرية ووحدات شرطة اتحادية بحجم لواء (أو ما يقرب من خُمس إجمالي الألوية المقاتلة في العراق) سليمة نسبياً في مدينة بغداد. وإذا اعتمدت الحكومة بعناية على بعض هذه الوحدات ذات الخبرة وقامت بتجميع قوات جديدة، سيكون لديها القوة اللازمة لاستعادة السيطرة على الرمادي في الوقت الذي تواصل معاركها النشطة في شمال محافظة صلاح الدين (بيجي وحمرين).

- الشراكة بين القوات شبه العسكرية السنية و"قوات الأمن العراقية": ينبغي إقامة "وحدات حشد شعبي" جديدة بسرعة بين القبائل السنية في الأنبار وتزويدها بالأسلحة الخفيفة والدروع الواقية ومشاركتها بصورة وثيقة مع وحدات "قوات الأمن العراقية" و "وحدات الحشد الشعبي" ضمن تشكيلات مجتمعة، بصورة مماثلة لدمج كتائب "شرطة الطوارئ" في الألوية التابعة للجيش العراقي عدة مرات في الماضي. وببساطة، لن تكون المجموعات القبلية السنية قادرة على العمل بشكل مستقل ضد مدرعات "داعش" الانتحارية المفخخة دون قدرات مضادة للدبابات، وتُعد الطريقة الأسرع والأقل إثارة للجدل لحمايتها هي دمجها في الوحدات القائمة. ويمكن تحقيق ذلك بصورة أكبر مما تبدو عليه. فالدرس المستفاد من أحداث العامين الماضيين، هو إمكانية عمل القوات التي يهيمن عليها الشيعة بنجاح في الأنبار عندما تتصرف بحساسية تجاه السكان المحليين. وقد وقعت وحدات الجيش من جنوب البلاد في خطأ عندما أظهرت أعلام الشيعة على سياراتها بشكل مفرط عند وصولها للمرة الأولى إلى محافظة الأنبار الغربية في شتاء عام ٢٠١٣، لكنها تعلمت التوقف عن هذه الممارسة. وعلاوة على ذلك، قامت فرق التدخل السريع بالعمل بنجاح في الرمادي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بينما قامت "وحدات الحشد الشعبي" بالعمل في مناطق عربية سنية عديدة في الأنبار بناءً على طلب القبائل المحلية اليائسة.

- تكثيف القوى القتالية الأمريكية التي تقدم المشورة: يجب على الولايات المتحدة وشركائها تكريس المزيد من القوة الجوية

للمعركة، لمضاهاة التزام العراق الإضافي تجاه الأنبار والإشارة إلى

اعتراف التحالف بخطورة المرحلة. كما قد يكون من الضروري دمج القوات الخاصة الأمريكية على مستوى منخفض في الكتائب والألوية لتوفير التنسيق والاستخبارات في المناطق الرئيسة في الأنبار. وقد يتطلب ذلك تجنب المواجهة من قبل القوات العراقية وتغيير مسارها للمحافظة على الفصل بين القوات الأمريكية وعناصر "وحدات الحشد الشعبي".

- التركيز على الأحزمة الريفية وليس فقط على المدن: من الدروس الأساسية المستفادة من أحداث العام الماضي، هو أن استعادة السيطرة على المدن من تنظيم "داعش" تتطلب تأمين الأحزمة الريفية المحيطة بالمدن. لذلك، يجب على المستشارين الأمريكيين أن يضمنوا قيام بغداد بتخصيص قوات كافية للضواحي الشمالية والجنوبية والشرقية من الرمادي. وخلاف ذلك، يمكن أن تؤدي استعادة السيطرة الشكلية على وسط المدينة إلى ترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية عودة التنظيم.

المحصلة

إذا استطاع العراق وشركاؤه الدوليون حزم أمرهم في الرمادي، يمكن للمعركة أن تقدم تجربة قيّمة في حرب التحالف المعقدة المتعددة الطوائف. وسوف يؤدي تشكيل فريق من القوات المتباينة من الجيش والشرطة والقوات القبلية و"وحدات الحشد الشعبي" والقوات الدولية إلى تحدي التزامات الحكومة العراقية والحلفاء المحليين والولايات المتحدة وإيران. وسوف تُسفر الجهود الناجحة للإئتلاف في الرمادي عن تهيئة التحالف المناهض لتنظيم "الدولة الإسلامية" لاستعادة السيطرة على الموصل في عام ٢٠١٦، واستعادة الثقة والاهتمام في ذلك الإحتمال. وربما الأهم من ذلك، أن القيادة العراقية ستلعب دوراً أساسياً؛ لأن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لا يمكن أن

يرغب في النصر في مدينة الرمادي أكثر مما ترغب فيه الفئات العراقية نفسها.

رابط المقال: http://goo.gl/ZBfAol

العدد [١٢٩]

ماذا يجب أن تفعل الولايات المتحدة بشأن تنظيم "داعش" حتى تظهر اهتمامها بالسنة؟

الكاتب: تشارلز ليستر، زميل زائر في مركز بروكنغز - الدوحة.
تركز أبحاثه على الإرهاب والتمرد والتهديدات الأمنية على مستوى ما دون الدولة في منطقة الشرق الأوسط بشكلٍ عام، وبلاد الشام بشكلٍ خاص

الناشر: معهد بروكنغز
٢٠١٥/٦/١٨

ترجمة: هبة عباس
عرض وتحليل: مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

شهدت السنوات القليلة الماضية ظهور نتائج الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، لكن لم تكاد تتنفس الصعداء حتى شهدت التقدم السريع لتنظيم "داعش" في العراق وأفغانستان، الأمر الذي وضعنا في مأزق سياسي وآيديولوجي وربما عسكري في الشرق الأوسط، لذا ما الإجراء الذي يمكن أن تتخذه الولايات المتحدة؟

قمنا بتوجيه السؤال لكبار مفكري السياسة الخارجية كي يقدموا أفضل إجاباتهم.

يرى الكاتب أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تعرقل عمل تنظيم "داعش" أو تهزمه بمفردها عن طريق الوسائل العسكرية فقط، إذ ينبغي أن تركز بشكل أكبر على الحد من الفشل السياسي والاجتماعي - الذي يسعى تنظيم "داعش" للحفاظ عليه لكي يبقى مدة طويلة - في العراق وسوريا.

فضلا عن صورتها الواضحة على مستوى العالم، يسعى تنظيم "داعش" إلى تقديم نفسه على المستوى المحلي كمدافع وحيد عن المجتمعات السنية، إذ استطاعت أن تنمو في المجتمعات السنية وسط الانقسامات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي.

وفي العراق أدت سياسات الحكومة العراقية السابقة إلى انهيار شبه كامل للعلاقة بين الحكومة وأبناء المكون السني في غضون المدة الممتدة بين عام ٢٠١٣ - ٢٠١٤. وبقرب حلول عام ٢٠١٤ سيطر تنظيم "داعش" على الموصل ليلا وكان له حرية التنقل في المعاقل السنية في محافظة الأنبار، في الوقت الذي أتت فيه الحكومة الحالية - التي تضم جميع الأطياف أكثر مما مضى - هشة، ولم تفعل شيئا لمعالجة أخطاء الحكومة السابقة. وقد أثارت خسارة الرمادي تساؤلا حول رغبة السنة الذين ينتمون إلى القوات المسلحة في "القتال من أجل العراق".

ربما تضعف صورة الوحدة الوطنية العراقية، لكن على الحكومة العراقية محاولة إنقاذها،

والمحافظة على مجتمع قوي وموحد متعدد الأعراق والأجناس، و يجب على الولايات المتحدة أن تدعم الأصوات السنية ذات المصداقية التي تدعو إلى الوحدة القومية كخطوة أولى. ويمكن أن تلعب الولايات المتحدة وحلفاؤها دورا حاسما؛ كونهم ضامنين لتلك الرؤية بشكل جزئي، من خلال اعتبار المساعدات المالية والعسكرية مشروطة بإثبات نجاحها في هذا الصدد. كما ويجب أن تعيد الولايات المتحدة بناء علاقاتها مع السنة؛ لتمكنهم من مواجهة التنظيمات المتطرفة، على غرار انتفاضة الصحوة ضد تنظيم "القاعدة" في العراق، وبناء العلاقات يكون من خلال دعمهم؛ لتساعدهم على الانتفاضة ضد تنظيم "داعش" مرة ثانية، وليس أمام بغداد خيار سوى الإنصات لهم.

وفي سوريا، ما تزال وحشية نظام بشار الأسد غير العادية إحدى أدوات الاستقطاب الفعالة التي يوظفها تنظيم "داعش"، إذ كان الأسد ازدواجيا وبشكل واضح في تسهيل انتشار التنظيم وإلحاق الضرر بالمعارضة المعتدلة. وقد فشلت الولايات المتحدة في التصدي الحازم لهذا النظام، مما يخدم الرؤية الجهادية التي تذهب إلى أن الغرب لا يعبأ كثيرًا بالعالم الإسلامي السني.

تحليل:

ما حصل في العراق بعد العاشر من حزيران من العام الماضي لم يكن نتيجة سياسة الحكومة السابقة في تهميش المكون السني فقط كما يراه الكاتب؛ لأن هذا المكون كان له ممثلون سواء في السلطة التشريعية أم في السلطة التنفيذية، وإنما هو جزء من مجموعة أسباب تجمّعت وأدت إلى هذه النتيجة، وربما أكثر تلك الأسباب تأثيرا، الفساد الذي نخر جسد الدولة العراقية بكل مفاصلها بما فيها المؤسسة العسكرية، ليجعلها عاجزة عن أداء دورها في حفظ الأمن ودفع الخطر الخارجي، فضلاً عن الفساد السياسي الذي شرخ الدولة العراقية إلى دويلات وتكتلات فئوية وحزبية وطائفية، أدى إلى عدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. ولهذا، فالنتيجة وبالتأكيد تلصق بحكومة السيد المالكي، لكن بالمحصلة النهائية كل الكتل السياسة المشاركة في الحكومة هي مسؤولة أيضا عما حدث في العراق بعد ١٠ حزيران؛ لأنه نتيجة طبيعية لسياسات فاشلة على مدار ١٢ عاما في إدارة الدولة العراقية وغياب الفلسفة الحقيقة لتلك الإدارة.

المطلوب من الحكومة العراقية الحالية، هو الاستفادة من أخطاء المراحل السابقة، وتوظيف تلك الأخطاء والأزمات في مستقبل تكوين الدولة العراقية، وعدم تكرار أخطاء المراحل السابقة في ملف إدارة الدولة، وتفعيل الدستور، والعمل على وضع مشروع وطني حقيقي، واستقلال المؤسسة العسكرية وإبعادها عن المحاصصة الطائفية، ومعالجة الفساد السياسي والاقتصادي، وإعطاء صلاحيات أكبر لمجالس المحافظات، ومعالجة التطرف آيديولوجياً، ووضع استراتيجية عسكرية شاملة لمواجهة خطر التنظيمات المتطرفة، وتفعيل قانون التجنيد الإلزامي، والأهم من ذلك هو إصلاح البيت السياسي الداخلي سواء على الصعيد الوطني أم على الصعيد الفئوي والحزبي أو المذهبي، وليعملوا على إنجاح حكومة السيد العبادي.

رابط المقال: http://goo.gl/UX4M5T

العدد [١٢٩]

أوباما يدعو إلى الإسراع بتدريب القوات العراقية

الكاتبان: جون هدسون، باول ميكلري
الناشر: الفورن بولسي
٨ / حزيران / ٢٠١٥
ترجمة وعرض: م.م. حوراء رشيد مهدي الياسري

بين الكاتبان في مقالهما دعوة الرئيس الأمريكي باراك أوباما للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من أجل الإسراع بتدريب قوات الأمن العراقية التي تعرضت إلى انتكاسه بعد سقوط الأنبار بيد إرهابيي تنظيم "الدولة الإسلامية"، حيث أثارت هذه الانتكاسة العديد من التساؤلات حول جهود الولايات المتحدة فيما يتعلق بهذه الجماعات الإرهابية المتشددة لكونها - أي الولايات المتحدة - هي من تقود التحالف الدولي.

ومع ذلك، لم يلتزم الرئيس الأمريكي في إرسال المزيد من المستشارين الأمريكيين إلى العراق، وأقر بأن هناك خطة من أجل تدريب القوات العراقية، وأنه لم يتم وضع اللمسات الأخيرة لهذه الخطة حتى الآن. وقد دفع أوباما إلى زيادة عدد المستشارين الأمريكيين في العراق والسماح لهم في أن يشاركوا وبشكل مباشر في الحرب ضد إرهابيي تنظيم "الدولة الإسلامية"، إما عن طريق القتال جنباً إلى جنب مع القوات العراقية، أو عن طريق نشر قوات على الخطوط الأمامية، والمشاركة في الضربات الجوية ضد المسلحين.

وعرج الكاتبان على المؤتمر الصحفي الذي عقده أوباما، والذي قال فيه للصحفيين بعد اختتام اجتماع مجموعة السبع الديمقراطيات الصناعية الكبرى في المانيا:"ليس لدينا حتى الآن استراتيجية كاملة وواحدة في المناطق التي نحن في طريقنا لدخولها حول السرعة التي كنا نقوم بها من أجل تدريب القوات العراقية؛ لأن ذلك يتطلب التزامات من الجانب العراقي حول كيفية تجنيد هذه القوات، وكيف يمكننا اتخاذ أماكن للتدريب".

وأوضح الكاتب آثار سقوط الرمادي في الشهر الماضي - وهي مدينة ذات أهمية استراتيجية في قلب المنطقة السنية - الذي أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية، وبين أن على واشنطن - التي تعتمد في محاربتها لتنظيم "الدولة الإسلامية" على الضربات الجوية "الخاطئة في أغلبها" والتي تنفذها عن طريق عدد محدد من المدربين العسكريين الأمريكيين - اتباع استراتيجية واسعة النطاق لمكافحة هذا التنظيم، فضلا عن المعارك البرية التي تقوم بها قيادة القوات العراقية إلى جانب قوات الحشد الشعبي الشيعي وبعض مقاتلي العشائر السنية والتي اتصفت بالقوة والانتصار في

أغلب معاركهـــا. في هذه اللحظة كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أرســلت (٣٠٠٠) جندي إلى العراق، فيهم نحو (٦٥٠) من المدربين والمستشارين العسكريين.

لكـــن الحكومة العراقية اليـــوم تواجه صعوبة في العثور على عدد كاف من القوات من أجل إرسالها ضمـــن برنامج التدريـــب الذي تقـــوده الولايات المتحدة. وقال مسؤول في وزارة الدفاع الأمريكية أن هناك حالات تشير إلى أن عدد الولايات المتحدة المخصصة لتدريب المجندين أكبر من عدد القوات العراقيـــة، وأن القوات الأمريكيـــة وكلت لتدريب (٨٩٢٠) جنديـــا عراقيـــا، لكن الواقع يشـــير إلى أن (٢٦٠٠) جنـــدي من القـــوات العراقية هم من يخضعون للتدريب.

وضمن حوار قصير ما بين وزارة الخارجية والحكومة العراقية، عد رئيس البرلمان العراقـــي ســـليم الجبوري تصريحات أوباما رســـالة هدفها المجتمع الدولي وليس العراقيين. وقال الجبوري: إن واشنطن بالفعل تعمل وبصورة مباشرة مع بغداد لدعم الرد العســـكري على إرهابيي تنظيم "الدولة الإسلامية"، وأضاف: إن قدرة الحكومة العراقية لمحاربة تنظيم "داعـــش" أقل مما يتوقعه الناس. وفيما يخص التحديات الاقتصادية وكيف تم تطوير الجيش العراقي، فقد أوضح رئيس البرلمان العراقي من خلال تصريحاته التي ترجمها السفير العراقي لـــدى الولايات المتحدة الأمريكية لقمان الفيلي، إذ قال: نحن لا نتوقع للعراق بناء اســـتراتيجية قوية وجديدة بعيدا عن التعاون الدولي. وقال الجبوري أيضاً - في وقت سابق - أثناء جلسة له استغرقت (٩٠) دقيقة في معهد الولايات المتحدة للســـلام: يجب على القوات الأمريكيـــة والعراقية محاربة وهزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية" جنباً إلى جنب؛ لأن هذه الجماعـــة أجبرت ما يقارب (٣) ملايين شـــخص على ترك منازلهم. كما وقال: بصراحة نحن لا ندعـــو إلى مزيد من القـــوات الأمريكية من أجل قدومهم للعراق، لكننا ندعو إلى شـــراكة مكملـــة واحدة للأخرى من أجـــل محاربة هذه الجماعة الإرهابية.

وقـــد اعترف الجبوري - وهو مســـلم ســـني من محافظة ديالى ذات المكونات المتنوعة مذهبياً - أن النضال من أجـــل تحقيـــق التوازن بين الحاجـــة إلى الحركات الشـــيعية من أجل الانضمام إلى القتال ضد شـــبح النفوذ السياســـي المتزايد لإيران داخل الأراضـــي العراقية، وقـــدر مـــا يصـــل إلـــى نحو (١٠٠,٠٠٠) مقاتل من الحركات الشيعية يأخذون دعماً ليس بالقليل مـــن طهران من أجل صد تقدم إرهابيي تنظيم "الدولة الإسلامية" داخل الأراضي العراقية، مقارنة بنحو (١٧,٠٠٠) مقاتل من أبناء العشائر السنية. وأضاف: إن إيقاف تشريع قانون الحرس الوطني من قوات الأمن العراقية المحلية فـــي المحافظات العراقية كافـــة - على الرغم من

توقــع إمكانية الموافقة عليه - قــد يأتي في وقت مبكر من الشهر المقبل.

وقــال الجبوري: إن بغداد ما تزال تتصارع مع ما يعرف بالمصالحة الوطنية من أجل تهدئة التوترات السياســية والطائفية في العراق، وبيّن أن مشروع المصالحــة ليس مقنعا حقاً حتى الآن بالنســبة له؛ لكونه لا يرتقي إلى المستوى المطلوب.

ويذكر الكاتب المؤتمر الصحفي الذي عقدة أوباما وقال فيه: إن حكومة العبادي يهيمن عليها الشيعة، وعليه اتخاذ المزيد مــن الخطوات من أجل إقناع العشــائر الســنية لحمل الســلاح ومحاربة تنظيم "الدولة الإســلامية"، إذ عملت العشائر السنية مع القوات الأمريكية على صد هجمات تنظيم "القاعدة" و "الدولة الإسلامية" في العراق. وتأمل واشنطن أن تكرر استراتيجيتها، في الوقت الذي تسعى فيه - وهي يائســة - حول كيفية استخدام وسيله محددة لضرب إرهابيي تنظيم "داعش" دون نشــر قوات برية أمريكية في العراق.

وقــال أوباما في المؤتمــر الصحفي أيضا: واحدة من الجهــود التي أنا على أمل أن أراها من رئيس الوزراء العراقي حيــدر العبادي هو تنفيذ المشروع العراقي والمضي قدماً نحو إقرار قانون الحرس الوطني الذي من شأنه أن يساعد على تفويض بعض الجهود والمهام الأمنية في الأماكن التي تسكنها الغالبية السنية مثل الأنبار إلى أبناء تلك المناطق.

لقد ســجلت القوات العراقية مع الحركات الشيعية العديد من الانتصارات، ومنها استعادتها السيطرة على مصفى بيجي النفطي، والاستمرار في النضال من أجل الســيطرة على كامل الأراضي في بيجي وصلاح الديــن. وقال المتحدث باســم البنتاغون الكولونيل (ستيف وارن): إن القوات الأمريكية قد حددت عددا من الأسلحة والمدفعية إيرانية الصنع اســتعملت في قصف إرهابيي تنظيــم "داعش"، ولكن لم تكن هناك مقــدرة على تحديد ما إذا كان الإيرانيون يعملون كمدربين للقوات العراقية حول كيفية اســتخدام هذه الاســلحة أو يعملون جنباً إلى جنب مع المقاتلين في هذه الحركات التي قامت وما

تزال تقوم بتحرير أغلب المناطق المســيطر عليها من قبل تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي.

رابط المقال: http://goo.gl/TdxMhY

العدد [١٢٩]

أسباب لا يمكن التواني عنها في العراق

الكاتب: مايكل اوهانلون، متخصص في الأمن القومي وسياسة الدفاع، ومن كبار مؤلفي مشاريع أدلة العراق وأفغانستان وباكستان. وقبل انضمامه إلى بروكنغز، عمل محللا للأمن القومي في مكتب الموازنة في الكونغرس

الناشر: معهد بروكنغز

٢٠١٥/٦/١١

ترجمة: هبة عباس

مراجعة وعرض: مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

لم تكن استراتيجية أوباما الأساسية في العراق عقيمة تماماً، لكن خطوات تنفيذها كانت بطيئة جدا وتفتقر للأدوات الضرورية التي تجعلها قادرة على دحر تنظيم "داعش". نحن بحاجة إلى مزيد من العمل، يتجاوز (الخطوات التدريجية) في إرسال القوات وتكثيف الإعداد والجهود في العراق بشكلٍ مضاعف إن لم يكن بثلاثة أضعاف في الأشهر القليلة القادمة.

كانت استراتيجية الرئيس أوباما خلال العام المنصرم صائبة أكثر من كونها خاطئة. فبعد السقوط المأساوي لمدينة الموصل والمناطق المهمة الأخرى التي يسيطر عليها السنة في الشمال الغربي من العراق في ربيع عام ٢٠١٤، استخدم أوباما القوة الجوية لمساعدة الأكراد على صد هجمات تنظيم "داعش" ضدهم، كما ساعدت على هندسة عملية الانتقال السياسي التي تم من خلالها إزاحة رئيس الوزراء نوري المالكي واستبداله برئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي، وتم تقديم أعداد متواضعة من المدربين للمساعدة على إعادة بناء الجيش العراقي بعد حالة التفكك وفقدان الثقة التي تعرض لها، وقد اتخذت جميع هذه الخطوات في الاتجاه الصحيح والتي كان أولها استخدام القوة الجوية في حالة الطوارئ للحد من انتصارات أخرى لتنظيم "داعش"، ثم التحول السياسي الضروري الذي يعد أمرا مهما لكسب دعم السنة والأكراد للحكومة العراقية المركزية، وأخيرا الحاجة إلى التدريب العسكري الذي يمكن من خلاله البدء بإصلاح الدمار الذي خلفه نوري المالكي خلال سنوات حكمه للقوات المسلحة العراقية.

لكن منذ الشتاء الماضي، تخبطت استراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق، بدءا بتنبوء قائد العمليات في القيادة المركزية الأمريكية العليا "لويد اوستن" بأنه سيتم استعادة الموصل خلال ربيع هذا العام، فقد كان ينم عن تفاؤل مفرط. والنجاح الذي

تحقق في ربيع هذا العام في تكريت، يعود إلى الدور الذي لعبته الفصائل الشيعية، والذي فاق في تأثيره السقوط الحالي لمدينة الرمادي في محافظة الأنبار. وفوق هذا كله لم تظهر أي إشارات على الضعف في صفوف تنظيم "داعش" إذا ما تم مقارنة ذلك مع سوريا التي يفترض أن تكون هي الحلقة الأضعف في جبهتي الصراع الأساسي للتنظيم، حيث يتوجب على الأمريكان والحلفاء القيام بدورهم في الهجوم عليه وهزيمته.

إن خطة إرسال عدة مئات من الخبراء الأمريكان فضلا عن الـ ٣٠٠٠ الموجودين أصلا في العراق لإنشاء مراكز تدريب رئيسة في محافظة الأنبار، تعد خبراً سارا مرحبا به ، كما كان مفهوم بأن الرئيس أوباما معارض لحرب العراق وحَذِر من قضية إرسال قوات أمريكية مرة أخرى إلى حرب تتطلب القيام بدور ليس سهلا، مما يعني التأني في إرسال قوات لمساعدة العراقيين، كذلك كان هناك ترحيب بالبيان الذي أعلنه الجنرال" مارتن ديمبسي" قائد هيئة أركان الجيوش الأمريكية الذي أعلن فيه أن الولايات المتحدة ربما توسع جهودها بشكل أكبر خلال الأسابيع والأشهر القادمة في هذا المجال.

على أية حال، وعلى الرغم من أن استراتيجية أوباما التي تبدو معقولة من الناحية المنطقية وعلى مسارٍ واحد، فأنا أقرّ بأنها مُقيّدة تماماً.

يجب على أوباما أن يستمر باتباع النقاط الأساسية لخطته، لكن في الوقت نفسه، عليه أن يعمل على تكثيف الوجود الأميركي بما يقارب الثلاثة أضعاف فيما يتعلق بعدد الجنود - جاعلا العدد مماثلا لبعثة قواتنا الحالية في أفغانستان، حيث يتواجد (١٠,٠٠٠) جندي أميركي يقومون بدعم ومساندة القوات المسلحة الأفغانية التي تقوم بـ ٩٠ - ٩٥ ٪ من العمليات القتالية في حربها مع القاعدة في أفغانستان. توجد هنالك ثلاثة مخاطر رئيسة إزاء المخاوف المفرطة للسيد أوباما وسياسة التدرج أو (الخطوات المتأنية) التي يتبعها في استراتيجيته الآن في العراق.

أولا: استراتيجيتنا الحالية تضع المستقبل السياسي للعبادي في خطر

يمكن أن يكون رئيس الوزراء العبادي هو الرئيس الأفضل الذي يمكننا تأمله في وضعه الحالي، وقد وصفه القائد السني البارز ونائب رئيس الوزراء السابق رافع العيساوي بـ(الشخص الجيد) في حديث له في معهد بروكنغز منذ مدة قريبة. ويعد هذا النوع من الدعم الذي يمكن للمرء أن يسمعه حتى من الساسة العراقيين الذين يشكّكون بكفاءته أمر حسِن.

وفي غضون ذلك، فإن رئيس الوزراء السابق نوري المالكي يبحث وبعناية عن الطرق والفرص التي يمكن لها تقويض نهج العبادي وحكمه، وربما يطمح إلى استعادة منصبه السابق ثانية، فضلا على المجموعات الشيعية المتعصبة التي تضغط على العبادي لكي يتخذ سياسات أكثر تشددا بحق الكرد وكذلك السنّة.

وحينما يتحول العبادي إلى شخص عاجز ومن ثم يُهزم ليتخلى عن منصبه كرئيس للوزراء، والذي

يشكل أصلا القاعدة الأساس والكاملة التي بُنيّت عليها استراتيجية اوباما العسكرية، فإن ذلك يعني وبوضوح شديد أن هذه القاعدة الأساس سوف تسقط بكل المقاييس.

ثانيا: يجب معرفة أن العبادي لا يملك خيارا للتساهل مع الفصائل الشيعية وتحّمل دورها

أصبحت هذه المجموعات المدعومة من إيران، وعلى نفس المستوى، واقعا وجزءا من حياة العراقيين ولا يمكن تجاهلها، إذ ساعدت على إنقاذ بغداد من السقوط بأيدي تنظيم "داعش" الصيف الماضي، عندما خطط التنظيم لذلك. ومن الناحية الأخرى، فإنها القوة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها في قتال المجموعات المتطرفة و"داعش" ولا تضاهيها قوة أخرى عدا قوات البيشمركة الكردية.

تأتي المخاطر التي يتحدثون عنها من كون هذه المجموعات ربما تعمل على تأجيج الاحتقان الطائفي وإشعال حرب أهلية في العراق في تصور البعض، وهذا ما ذكره العيساوي في حديثه في معهد بروكنغز وشبهها بتنظيم "داعش"، لكننا في الواقع نقول أن تجنب مثل هذا الاحتمال السيء يمكن أن يحصل عبر ضم ودمج أفراد هذه المجموعات وبصفة أفراد في تشكيلات الحرس الوطني التي هي الآن مجرد حبر على ورق، وعلى مرّ الوقت سيتحول هؤلاء الأفراد إلى جنود ضمن القوات الحكومية العاملة بأوامر الدولة. ويمكن للعبادي أن يتحكم بالفصائل الشيعية فقط عندما يكون موقعه السياسي قوياً علما أن ملامح المعركة جميعها تشير إلى إمكانية هزيمة "داعش" دون ترددٍ أو رجعة.

ثالثاً: استراتيجية التدرج العسكرية أو (الخطى المتأنية) تعطي العدو الوقت من أجل المناورة

إذا تم تدريب القوات العراقية المدعومة من الأمريكان والحلفاء بخطوات تدريجية بطيئة، فإن تنظيم "داعش" وبلا شك سوف يكسب الوقت الكافي ليتعلم دروساً تكتيكية في وضع المناورة، كتغيير أماكن قياداته الميدانية في المدن التي يسيطر عليها. لكن سياسة "المباغتة وإيقاع الرعب" في التعامل مع مجموعاته سيفقده توازنه عبر العمليات العسكرية التي تعتمد على عنصر المفاجأة، وهذا ما يعتمده التنظيم في حرب المدن الحالية والتي لا يمكن إنكارها. ويفضل الكاتب إرسال المزيد من "القوات الأمريكية للعراق، والمدربين، والخبراء العسكريين الميدانين". كما ويرى ضرورة نشر بعض الوحدات الخاصة المباشرة - "ويجب أن لا يُعلن عنه" - ذات المهام الصعبة والتي يمكن لها أن ترافق القوات الخاصة العراقية في غارات ومهام قتالية جريئة في حملتها ضد تنظيم "داعش"، كون ذلك يمثل التحضيرات الضرورية للمعركة التي يمكن خوضها والانتصار فيها ربما خلال هذا العام، أو مطلع العام المقبل.

لم تكن استراتيجية أوباما الأساسية في العراق عقيمة تماماً، لكن كانت خطوات تنفيذها بطيئة جدا وتفتقر للأدوات الضرورية التي تجعلها قادرة على دحر تنظيم "داعش". نحن بحاجة إلى مزيد من العمل، يتجاوز (الخطوات التدريجية) في إرسال القوات وتكثيف الإعداد والجهود في العراق بشكلٍ مضاعف إن لم يكن بثلاثة أضعاف في الأشهر القليلة القادمة.

رابط المقال: http://goo.gl/fYDXTk

العدد [١٢٩]

ثمانية افتراضات خاطئة تقوّض سياسة الولايات المتحدة في العراق

الكاتب: مايكل روبن، أستاذ جامعي أمريكي، ومسؤول سابق في البنتاغون، وخبير في شؤون الشرق الأوسط
الناشر: معهد المشروع الأمريكي (American Enterprise Institute)
٢٠١٥/٦/١٨

ترجمة: هبة عباس
مراجعة وعرض: مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

ليست هناك وصفة سحرية يمكن من خلالها التخلص من تنظيم "داعش"، ولا يمكن القيام بذلك بتكلفة قليلة. ربما تكون الحلول التي وضعتها جماعات الضغط للأكراد أو الدول السنية جيدة بشكل ظاهري، لكن سيسفر عنها آثار كارثية من الدرجة الثانية والثالثة.

تعد سياسة الولايات المتحدة في العراق نوعا ما متخبطة، و قد فشلت استراتيجية الرئيس أوباما لتفكيك وهزيمة تنظيم "داعش"، والانتقادات الحزبية - التي ألقت باللائمة على قيام بوش بغزو العراق، أو سماح أوباما لتنظيم "داعش" بالانتشار من خلال سحبه للقوات ومن ثم تجاهله لما يحدث في سوريا - لا يجب أن تكون بديلا عن استراتيجية لازمة لمواجهة المشاكل الناجمة من العراق اليوم.

وعندما يتعلق الأمر بتشكيل السياسة، فإن الاستراتيجية التي تقوم على افتراضات خاطئة سوف تجعل الوضع أكثر سوءا. وهنا مجموعة من الافتراضات التي أدت إلى إفساد تشكيل السياسة في العراق:-

١- العراق بلد مصطنع.

٢- تقسيم العراق هو الحل.

٣- تنظيم "داعش" هو نتيجة لفشل سياسي في العراق.

٤- الجيش العراقي لم يقاتل في الرمادي.

٥- كانت"الطفرة" استراتيجية طويلة الأمد من أجل تعزيز الاستقرار.

٦- رئيس الوزراء نوري المالكي كان صناعة إيرانية.

٧- تسليح العشائر السنية أو البيشمركة الكردية بشكل مباشر سيؤدي إلى عرقلة القتال ضد تنظيم "داعش".

٨- العمل مع إيران لهزيمة تنظيم "داعش" هو مصلحة أمريكية أو عراقية.

ليست هناك وصفة سحرية يمكن من خلالها التخلص من تنظيم "داعش"، ولا يمكن القيام بذلك بتكلفة قليلة. ربما تكون الحلول التي وضعتها جماعات الضغط للأكراد أو الدول السنية جيدة بشكل ظاهري، لكن ستسفر عنها آثار كارثية من الدرجة الثانية والثالثة. وببساطة، سوف تؤدي افتراضات السياسة الخاطئة في العراق والطائفية ومحاربة تنظيم "داعش" إلى مزيد من عدم الاستقرار ودعم كلا من "داعش" وإيران، وإن ١٢ عاما على بدء عمليات حرية العراق تعد وقتا كافيا لوضع هذه الافتراضات جانبا.

رابط المقال: http://goo.gl/H8sHCY

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي.

٢- إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام.

٣- إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع.

٤- إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه.

٥- محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض.

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية.

٧- نبذ ثقافة العنف والإرهاب.

٨- تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان.

٩- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني.

الإصدارات المقترحة

١- النشرة الاستراتيجية اليومية.

٢- التقرير الاستراتيجي الأسبوعي.

٣- التقرير الاستراتيجي الشهري.

٤- (التقرير الاستراتيجي الفصلي) كل ثلاثة أشهر.

٥- التقرير الاستراتيجي السنوي.

٦- دراسات وأبحاث ومقالات مترجمة تتعلق بالعراق خاصة.

٧- كتب استراتيجية ملخّصة.

٨- كراسة المتابع الاستراتيجي التي تسلط الضوء على الموضوعات والأحداث العالمية الاستراتيجية الكبرى.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء